

عليه ولم يعرف السماء من الارض ولا الذر كص الا اني وبها اخذوا من الله وانما له وكل نصل بينه
له المتعلق من تعلق وتعلق وزنا وسرقة وتعلقا واوباء وبيع وشك او ردة واسلام وغيره قال
جاءت من الاوصاف ولا يتبع عباد الاكران وقال احد لا تتبيل صلواته اربعين من يوحى بيقين
وتنزل من الجنة والجنة كالحبشة بالبيع ويخرج يري ان حكمه حكم الشرايب المسكينة في بيعها باليد
والغصين من كسفت في حال عصبه مما يبعد منه من كل متعلق نفسا واحدا حال بيعه من وطلاق
وعينه في كسفت قال ابن رجب في شرح الشرايب ما يتبع من الغصين ان من طلاق وتعلق في او عينه فانه
يؤخذ بذكر كسفت من طلاق في استعمله لان كسفت با دلت صحته واطال وانكره على من يقول بخلاف ذلك
ويؤتي في الايكلاء **فصل** حصة اكره على الطلاق ظاهرا على كسفت كسفت بالبيع والبيع موعدها لساق
والجسوس والعطف في المآصع الوعيدة فطلق لم يقع ونفذ ذلك بولده اكره وان هدد في تاديبها
بغيره حتى راكشا كسفت وطلاق طرفين غير مذهب جوس وقيد طر الجليل واخذ حال كسفت واخراج
من ديار رعيه او يتعدى به والدم سلطان او قتل كسفت وغيره فيجب على ظلمه وقدره جاهده به
وعنه عن دفعه والعهد منه والاشفا من اكره فان كان العصب يبرأ في حق من يابا في به فليس
بكرهه وفي ذوي الميراث على وجهه يكتفي ان يخرجها لهما حصة وعطائه وشرايعه من كسفت بالبيع
تأمله الموقوف والشرايع ولو لم يملكها كان اكرهها قاله المصنف في قول اذا بلغ به الميراث ان لا يتبع
صايق لم يقع في الطلاق والشرايع ولا يكون له السب والشتم والاشرايق واخذ المال الجسوس اكرهها
ويجزي لمن اكره على الطلاق وطالب ان يباول فينبغي ان يقدره على احواله ويؤتي في باب
اقتاويل في الخلق ويتقبل ظلمه في نيته فان تركه اقتاويله على عدل او اكره على طلاق صبره
فطلق صبره لم يقع ولو قصد ما يقع في الطلاق دون دفع الكسفة اكره على طلاق الصراية فطلق
غيره ها او على ظلمه فطلقا كلاهما يقع وان طلق من اكره على طلاقا وغيره وتوقع طلاق غير
دونها واكره على الفتوى واليمين وغيرهما اكره على الطلاق ويتبع الطلاق في النكاح المحتمل
في حصة كالنكاح بولا في حق او غيرها في ما يستعمل في النكاح الا حصة بعد الاختارها ونكاح
الاستنساخ والمجلس او يلازمه او يلازمه بها ان يشبه ذلك كسفت حكم بصحة وشكها بلانها لم يحكم
بصحة ويجوز في حيلون ولا يكون بدعه في كسفت فيه النسب والعدمة والمهر والبيع في نكاح
بالظواهر على ولا في نكاح فصولها قبل اقراره وان ففدنا ما بها ويقع عتق في بيع ما مفسد
فصل حصة صغى طلاق صحه في كسفت ومن كل ضمير وان وكله المراسمة فيه صحه ولو كسفت ان يطلق
من كسفت الا ان يجعل له جده او يتيسر او يخط ولا يباين اكره من واحدة الا ان يجعله اليه لفظا او نيته
فلو وكل في نكاح مطلق واحدة او وكل في واحدة فطلقا كلاهما طلقت واحدة ونسب وان حيزه في نكاح
مكسفة الشنتين ما شك ولا يحكم بالاطلاق فقلت وان وكل اشحن فيه فليس لاحد الا الاطلاق
الا با في نكاح وان وكلهما في نكاح مطلقا احدهم اكره من الاصل ويقع بها اجتناب عليه ولو طلق
احدهما واحدة الا الاضاح في واحدة ويحرم على الركيل الطلاق وقت بدعه فان فعل وتوقع كسفت
وتقبل وعنه ان يخرج الميراث من عدل الركيل الطلاق وتعد لا يتقبل الا ببينة اشتهار
بكسفت وعنه وقال بكره ان يخرج ميراثه من رعيه ويحرم من الشرايب وان قال لا صراية ثم طلق نفسه
ظلم في كسفت قاله وان قال اشترى من كسفت ما يشبه كسفت في كسفت ان كسفت من كسفت
باب حصة الطلاق **فصل** حصة طلاق واحدة في طهر لم يصبرها فيه بزوجها فلا
يتبعها طلاقا اخر حتى تتقضي عدتها الا في طهر متعقب لرجعه من طلاق حيزه من عدتها في الرجوع
ولين هو طهرها فيه وان طلق المذخور في حيزه او طهرها بها حيزه ولو لم يرضها لم يتبعها حيزها فيه

طلاق

طلاق بدعه هو م ويقع فضا ومن حيثها ان كان زوجها في ارجحها وجب اصلها حتى تطهر
فاذا طهرت نسأ ان يمسكها حتى يحضن حيزها ارضي به ان يقدر فان طلقها في الطهر قبل ان يقدر
منه طلاق سنة ولو علق طلاقا بقباهه او بقدره من زواجها وقتا او مدام ومضى حتى طلقت
للبدعه ولا ابروا وقال انت طالق اذا اقدم زيد للمستقدم في زمان حيزه طلقت وان تقدم
في زمان البدعه لم يقع فاذا اصابته الزمان من حيزه وقدره وان قال ذلك قبل ان يخلط
عند عقد صبرها حتى كانت او طاهرها وان تقدم بعد ذلك لم يرضها في طهر حيزه طلاقا وان طلقها
علا كما يكسفت او تخلى في طهر لم يصبرها او في اظهره رقبته حيزه من نكاحه لا يشتم ولا بدعه فيها
بعد رجوعه او عدته واذا كانت المراسمة حصرية او آتية او غير ذلك لم يرضها وان استعمل في طهر
سنة طلاقا ولا بدعه في وقت واحد من فلو لم يرضها لاجلها اتم طلاق السنة او قال للبدعه
او قال للسنة والبدعه او السنة والسنة ولا البدعه طلقت في الحال وان قال للسنة طلقه والبدعه
طلقت وتوقع طلقتا في يومين غير آتية او قال او ردت في اصابته من اهله في كسفت او وصفه في
حيزها وان قال لها في الطهر الذي جاءها فيه اتم طلاق السنة فبصحة من الحيز لم تطلق وان قال
فلو طلقها سنة وبدعه اتم طلاق طلاق السنة وطلقت للبدعه بعد طلاق السنة في الحال وطلقت في
حيزها طارها ارا هتد وان طلق في السنة في طهر لم يصبرها في طهر طلاق في الحال وطلقت في
اذا طهرت ولو لم يتصل وان كانت في طهر اصبرها في طهر طلاقا اذا طهرت منها حيزه المستعمل في السنة
طاق للبدعه وعنه في طهر اصبرها في طهر طلاق في الحال وان كانت في طهر لم يصبرها في طهر طلاق
اذا اصابها او اصابته تكسفت في حال حيزها الميراث المستعمل ان كان الطلاق في كسفت فان استعمل
حد عام وعز وعينه وان طلق في كسفت كسفت الا في طهر لم يصبرها فيه وهو المضمون
وصح جمع وان طلق في الحال او اكره في حاله ارا هتد وان طلق في كسفت السنة والبدعه من طهر وان
طاق طلق في السنة واحدة للبدعه او عكسه فهو على صوابه طلاق في طهر في كسفت فان
فرض نيته بما يتبع في الحال فطلقت طلاقا قبله وان طهرها بما يتبع طلاقا واحدة وبخلافه في
ويقبل في الحكم وان طلق في كسفت طلاقا قبله وان طهرها بما يتبع طلاقا واحدة وبخلافه في
في كل حيزه طلاقا وان كانت في الرجوع في طهر بها واحدة في الحال ويقع بها طلاقا في اول
كل مرة صبرها وغير المدخول بها في طهر بالاول فان طهرها كسفت في طهرها وان كانت آتية
لم تطلق وواجب طلاق مسو اليها ان صبرها بعد تقدمه في باب الحيزه وان طلق في السنة ان كان
الطلاق يقع عليه السنة ويهي من زمان السنة طلقت بوجوه الصلة وان لم يكن في زمان السنة اتمت
الصلة ولم يقع في حال وان طلق للبدعه ان كان الطلاق يقع عليه بعد عدل ان كانت في زمان البدعة
ويقع والام يقع في حال وان كانت حين السنة طلاقا اوله بعد لم يقع في المسكينة وان طلق الحسن
الطلاق او اجره او اقر به او اعد له او اكرهه او افضله او اتمه او ستمه او طلقه سنة او حيلته وعنه
كانت طاق السنة وانتم او اسمي او اورداه او اكرهه او افضله وعنه او طلقه سنة او حيلته وعنه
اوصا كل او اقره ان تكون صلته يتبع في الحال كسفت في با صبرها من البدعه لسبهم في طهر البني
او اقره من صبره سنة لغيره في طهر طلاقا في طهر طهره طلاق في الحال السنة او حيلته او طلق طلاق
للبدعه في الحال ولا في طهر لم يصبرها فيه اتم طلاق السنة حيزه في طهر حيزه حيزه
او اتمه في كسفت طلاق في الحال **باب** حصة الطلاق **فصل** حصة طلاق واحدة في طهر لم يصبرها فيه بزوجها فلا
يتبعها طلاقا اخر حتى تتقضي عدتها الا في طهر متعقب لرجعه من طلاق حيزه من عدتها في الرجوع
ولين هو طهرها فيه وان طلق المذخور في حيزه او طهرها بها حيزه ولو لم يرضها لم يتبعها حيزها فيه

Copyrighted material